إيكونوميست: إثيوبيا تتدحرج نحو حرب أهلية

الخميس 5 نوفمبر 2020 07:11 م

أفاد تقرير بمجلة "ذي إيكونوميست" البريطانية (The Economist) أن إثيوبيا تتجه نحو حرب أهلية، وذلك عقب إصدار رئيس وزرائها آبي أحمد قرارا بمواجهة حكومة إقليم تيغراي المضطرب شمالي البلاد.

وذكرت المجلة أن نذر تلك الحرب ظلت تلوح في الآونة الأخيرة، وتحديدا عندما سافر جنرال في الجيش الاتحادي الإثيوبي إلى إقليم تيغراي في 29 أكتوبر/تشرين الأول الماضي لتسلم موقعه الجديد نائبا لقائد القوات هناك، لكنه مُنع من الدخول.

وراجت شائعات في ميكيلي -عاصمة تيغراي- بأن هناك تحركات عسكرية في إقليم أمهرا المجاور وفي دولة إريتريا إلى الشمال. وفي الثاني من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري أعلن رئيس تيغراي -دبرصيون قبرمكئيل- أن إقليمه يستعد للحرب.

اندلعت بالفعل
وتقول المجلة البريطانية إن الحرب ربما تكون قد اندلعت بالفعل، واستدلت على ذلك بالأوامر التي أصدرها آبي أحمد أمس الأربعاء لقواته بالرد على مزاعم بمهاجمة الحزب الحاكم في تيغراي قاعدة للجيش الإثيوبي هناك.

ويرى آبي أحمد أن "الخط الأحمر قد تم تجاوزه"، على حد قوله. وتشير تقارير إلى أن هناك تبادلا لنيران المدفعية حول مدينة ميكيلي، وعلى حدود تيغراي الجنوبية مع إقليم أمهرا.

وقُطعت شبكات الهاتف والإنترنت في تيغراي، في حين أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي حالة الطوارئ في الإقليم المضطرب. ولم يتضح بعد ما إذا كان الصراع سيقتصر على مناوشات محدودة، أو يتحول إلى حرب واسعة النطاق.

عداء مرير
وجاء التصعيد الأخير بعد شهور من "عداء مرير" بين آبي أحمد وقادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي كانت جماعة مسلحة قبل أن تتحول إلى حزب سياسي بعد أن قادت التمرد لإطاحة النظام الماركسي في أديس أبابا عام 1991.

وطوال 3 عقود منذ ذلك الحين كانت للجبهة الشعبية لتحرير تيغراي الكلمة العليا في الحكومة الاتحادية قبل أن تجبرها احتجاجات هائلة عام 2018 من إثنية الأورومو -التي تشكل ثلث الشعب الإثيوبي تقريبا- على إفساح المجال لآبي أحمد لقيادة البلاد.

غير أن إدارة آبي أحمد -وفق الإيكونوميست- تعد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي جماعة "مخرّبة" تعمل على تقويض انتقال إثيوبيا "الهش" إلى الديمقراطية.

ومن جانبها، تنظر الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إلى آبي أحمد على أنه "مغتصب" للسلطة، وعاقد العزم على "تمزيق الدستور" الذي يضمن حكما ذاتيا لكل إقليم من أقاليم البلاد التسعة القائمة على أسس عِرقية، ويتيح لكل منها الحق في الانفصال عن إثيوبيا.

اتهام بالتآمر
وعندما أرجأت الحكومة المركزية إجراء الانتخابات في عموم البلاد أوائل العام الجاري بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" اتهمت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي آبي أحمد بالتآمر لمدّ فترة حكمه.

وبلغ الخلاف ذروته في سبتمبر/أيلول الماضي عندما تحدّى إقليم تيغراي الحكومة الاتحادية المركزية، ومضى في إجراء انتخاباته

الإقليمية. وبدل القبول بالنتائج بهدوء اعتبرت الحكومة المركزية تلك الانتخابات غير شرعية، وصوّت البرلمان الاتحادي على عزل قادة تيغراي.

وتوقفت وزارة المالية في أديس أبابا عن تمويل حكومة الإقليم، وشرعت في إرسال الأموال مباشرة إلى السلطات المحلية هناك. وقيل إن الوزارة أعاقت أيضا دفع الإعانات الاجتماعية لفقراء المزارعين، وحاولت منع المستثمرين وحتى بعض السياح من السفر إلى ميكيلي عاصمة تيغراي.

وقالت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي إن قطع التمويل الاتحادي يرقى إلى "إعلان حرب"، ودعت آبي أحمد إلى التنحي وتشكيل حكومة تصريف أعمال مكانه.
ورغم أن رئيس الوزراء استبعد مرارا وتكرارا التدخل العسكري في تيغراي، فإن البرلمان أجازه أخيرا. ووفقا للمجلة البريطانية، فإن كلا الطرفين لجأ إلى إظهار قوته واستعراض عضلاته.

ونقلت إيكونوميست عن غيتاشيو ريدا القيادي بالجبهة الشعبية لتحرير تيغراي القول "إذا أراد آبي أحمد إنهاء هذا الصراع بالحرب، فسنردّ له الصاع صاعين".

صراعات متعددة
على أن التجاذب مع تيغراي ليس هو الصراع الوحيد الذي تعانيه الدولة الإثيوبية، ذلك أن آبي أحمد يخوض أيضا غمار حرب ضد انفصاليين مسلحين في إقليم أوروميا الأكبر في البلاد الذي ينحدر منه هو نفسه.

ويكافح آبي أحمد جاهدا لإخماد الاحتجاجات الشعبية ضد حكمه هناك وفي مناطق أخرى. ففي الأسابيع القليلة الماضية ارتُكبت مجازر عدة -حسب وصف الإيكونوميست- معظمها في إقليم أمهرا. ففي الأول من الشهر الجاري قتل مسلحون عشرات النساء والأطفال في ساحة إحدى المدارس غربي أوروميا، وفقا لمنظمة العفو الدولية.

وتحمّل الحكومة الاتحادية الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي مسؤولية إذكاء جذوة تلك الصراعات بتسليحها وتدريبها لمجموعات معارضة، دون أن تُظهر دليلا واحدا لتلك المزاعم، طبقا لإيكونوميست.

وفي الثاني من نوفمبر الجاري طالب حلفاء آبي أحمد في إقليم أمهرا بالإجهاز على الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي "بشكل نهائي". وبدوره، أشار البرلمان إلى أنه سيعد الجبهة الشعبية منظمة "إرهابية".

صراع محفوف بالمخاطر
ربما يأمل آبي أحمد في إعادة تأكيد سيطرته على تيغراي "بضربة سريعة"، لكن إيكونوميست ترى أن هناك 3 عوامل تجعل الصراع مع الجبهة الشعبية محفوفا بالخطر.

وأول تلك العوامل أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي هي الأفضل تسليحا والأشد مضاء من كل القوى الإثيوبية المعارضة. ومع أن شعب تيغراي يشكل أقل من 10% من سكان إثيوبيا لكن قواتهم شبه العسكرية يقودها محاربون قدامى خاضوا العديد من المعارك ضد النظام الماركسي، وشاركوا في الحرب المدمرة ضد إريتريا بين عامي 1998 و2000.

ويقال إن الضباط التيغراي الذين فُصلوا من الجيش الاتحادي في عملية تطهير قام بها آبي أحمد عادوا إلى إقليمهم ليدربوا المجندين الجدد.

أقوى وحدات الجيش الإثيوبي
وثاني العوامل التي تجعل الصراع ضد تيغراي بتلك الخطورة أن الإقليم المضطرب هو القاعدة الرئيسة لأقوى وحدات الجيش الإثيوبي، حيث يتجاوز عدد الجنود فيها نصف تعداد الجيش برمته.

وقد تحملت تلك القاعدة -التي تسمى القيادة الشمالية- وطأة الحرب ضد إريتريا. وتعتقد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي أن العديد من ضباط وجنود القيادة الشمالية إما سيبدلون ولاءاتهم أو يتمردون إذا أمرهم آبي أحمد بالقتال ضد تيغراي.

أما العامل الثالث فهو إريتريا، فقد وضع آبي أحمد في عام 2018 حدًا للحرب الباردة بين البلدين بتوقيعه اتفاق سلام مع الرئيس الإريتري أسياس أفورقي.

لكن أفورقي الذي يناصب الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي عداءً يعود إلى عقود مضت لم يُبد رغبة كبيرة تجاه السلام معها، بل ضاعف جهوده لإطاحة أعدائه القدامى بتوددده لآبي أحمد.

وأعلنت الحكومة الإريترية في 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي أن الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي "تشرف على الموت". ويعتقد أن القوات الإريترية تجري مناورات عسكرية "استفزازية" على حدودها مع إقليم تيغراي

لكن ناشطا من تيغراي يُدعى فيتسوم برهاني نقلت عنه إيكونوميست القول إنهم على استعداد للقتال على جبهتين.